التي عانت من الاحتلال النازي واعتبرت ان من واجبها ان تطوي صفحة القهر والظلم من جانب أي شعب ضد شعب آخر، وان تمد العون الى كل ضحايا الارهاب والفاشية والنازية، لأن ترى، اليوم، بوضوح، ما يلقيه عليها التاريخ من مسؤوليات تجاه شعبنا المعذّب، الذي يريد لأطفاله مكاناً تحت الشمس في وطنهم، يعيشون فيه أسوة ببقية أطفال العالم، احراراً فوق أرضهم الحرة.

السيد الرئيس،

انه لمّا يدعو الى التفاؤل ان تصل مسيرتنا النضالية الى ذروة الانتفاضة الراهنة في ظل مناخ دولي يتّسم بسعي حثيث، وجاد، الى الانفراج والوفاق الدوليين، والتقدم للشعوب. واننا لنشهد، بسرور بالغ، النجاحات التي حققتها الامم المتحدة، وامينها العام، بالاسهام الفعّال في التوصل الى حلول لكثير من المشاكل وبؤر التوتر في العالم، في ظل هذا الوفاق الدولي الجديد.

ومن المؤكد انه يستحيل ترسيخ هذا المناخ الايجابي الدولي الجديد دون الالتفات الى مشاكل الارض وبؤر التوتر المنتشرة فيها، ممّا يمكّننا من صوغ ضمير انساني أكثر دقة ومسؤولية في تقييم أعمال الانسان والدول، ويملك شفافية الاستشراف لما يحمله القرن المقبل علينا من تحديات ومسؤوليات جديدة، بعيداً من الحروب والدمار، من أجل المزيد من الحرية والرفاه والسلم والتقدم للبشرية.

ولا يختلف احد، هنا، يا سيادة الرئيس، على ان قضية فلسطين هي مشكلة المشاكل المعاصرة. فهي الأقدم عمراً على جدول أعمالكم؛ وهي الاكثر تعقيداً وتشابكاً؛ وهي الأشد خطراً بين القضايا الاقليمية على السلام والامن الدوليين. ومن هنا، فانها تحتل مكانة الأولوية بين المشاكل التي تستدعي اهتمام الدولتين الاعظم وجميع دول العالم، وضرورة القيام بالجهد المطلوب لرسم طريق لحلها وفق أسس عادلة، تكون، بحد ذاتها، أكثر ضماناً لتعميم السلام في الشرق الاوسط.

ونحن في منظمة التحرير الفلسطينية، كقيادة مسؤولة عن شعب فلسطين ومصيره، ووفاء منّا لنضال شعبنا، واجلالاً لتضحيات الشهداء، وحرصاً منا على التجاوب مع أجواء الانفراج والوفاق، ووعياً منّا لأهمية الاسهام في المساعي السياسية السلمية لايجاد حل سياسي يضع حداً لمآسي الحروب والقتال، ويفسح في المجال لتعايش سلمي تحكمه القوانين الدولية؛ لذلك دَعوْنا مجلسنا الوطني الفلسطيني الى دورة غير عادية، في الجزائر، بين الثاني عشر والخامس عشر من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) المنصرم، وذلك بهدف تحديد، وتوضيح، موقفنا، كطرف أساسي في النزاع العربي – الاسرائيلي، لا حل من دون مشاركته وموافقته.

ويسعدني ان أقول لكم، بكل اعتزاز، ان مجلسنا الوطني، من خلال ممارسة ديمقراطية كاملة الحرية، أكد، من جديد، تحمّله لمسؤولياته الوطنية العليا، فاتخذ من القرارات الجادة، والبنّاءة، والمسؤولة، ما مهّد الطريق لتعميق وابراز رغبتنا واسهامنا في ايجاد تسوية سلمية تضمن حقوق شعبنا الوطنية والسياسية، كما تضمن الأمن والسلام للجميع.

السيد الرئيس،

ان القرار الاول، والحاسم، لمجلسنا الوطني، هو اعلان قيام دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف، وذلك استناداً الى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين، وتضحيات اجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنه واستقلاله، وكذلك انطلاقاً من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسّدها قرارات الامم المتحدة منذ العام ١٩٤٧، وممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه، وطبقاً لقراراتكم المتتالية.

ويهمني، وانا أكرر هذا الاعلان التاريخي أمام الأسرة الدولية، وقد أصبح وثيقة رسمية من وثائق الامم المتحدة، ان أؤكد ان هذا القرار لا رجعة لنا عنه، ولن نتوقف عن العمل حتى يتمّ تحقيقه بدحر الاحتلال، وممارسة شعبنا لسيادته في دولته، دولة فلسطين للفلسطينيين أينما كانوا، يطوّرون فيها هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الانسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي، وتكوين الاحزاب، ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية، واحترام الاقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة، على أساس العرق، او الدين، أو اللون، أو بين المرأة والرجل، في